

الكتاب الثالث عشر
الإسلام يتحدى
تأليف وحيد الدين خان
تحليل وعرض أ.د. سليمان الخطيب

إنَّ من أهم المشكلات الجوهرية التي يعاني منها المجتمع الإسلامي في أزمتة الحالية هي مشكلة الأفكار، حيث يثبت الصراع المُحتمد بين الشرق والغرب أنَّ فقر المجتمع الحقيقي ليس فيما يملك من أشياء، وإنَّما ما يملك من أفكار.

وأخصَّ صفات عصرنا هي أن ينتج من الأفكار بقدر ما ينتج من الأشياء وليس من الضروري أن نتطلب من الأفكار المنتجة أن تكون نافعة دائماً كالأشياء، فإنَّ المجتمعات التي تصدر إلينا أشياء الحضارة ترى في الأفكار سلعة ينبغي أن تتغيَّر كلَّ يوم، كما تتغير طرز الأشياء، ولذلك يقف مثقفونا مبهورين أمام موجات الفكر الواردة من الخارج، ماذا يأخذون؟ وماذا يدعون؟ بل قل: ماذا يترجمون من أجل قراءته؟ ولا شيء أكثر من هذا.. يكفيهم أن يستطيعوا مُلاحقة الأفكار، دون أن يكون عليهم أن يواجهوها أو ينقدوها، فهم إلى أن يصوغوا نقداً مُعيَّناً لأحد الاتجاهات الجديدة نسبياً يكون الوقت قد فات، وتقام بمرور الزمن ما ينقدون، وغطت عليه أفكار أخرى أشدَّ لمعاناً، وأكثر جاذبية وإشعاعاً.

وسوق الأفكار أخطر أسواق المنتجات، وأكثرها تقبُّلاً للتزييف والإفساد، ومن ثمَّ حفلت أسواقنا بما هو أشدَّ فتكاً من السموم يتخلل كلَّ خلية، وينخر في كلِّ بناء، أفكار ترتدي أثواباً، أو تحمل شعارات، أو ترفع مشاعل، ليس الثوب فيها أو الشعار أو المشعل إلاَّ قناعاً يستر الزيف الخطر.

وهناك قلة نصبت أقلامها للذود عن المستقبل، والدفاع ضد التيار المخرب،

متحمّلة في ذلك عنت الفساد وسلطاته، ومتحدّية في المجتمع مراكز استيراد الأفكار، وعناصر اللامبالاة، وهؤلاء القلّة لا تكاد - والحمد لله - تخلو منهم أرض الإسلام، يكتبون بكلّ لغة، ويحاربون في كلّ معركة، إيماناً منهم بوحدة المقاتلين أمام الخطر الزاحف.

وحول سيرته: ومن هؤلاء القلّة، مؤلّف «الإسلام يتحدّى» الذي يدخل اسمه لأوّل مرّة حقّ اللغة العربية، بنشر هذا الكتاب، وإن كان اسمه رنين مدوّ في شبه القارّة الهنديّة، باعتباره ثالث اثنين، يتولّون قضيّة الإسلام المعاصر في وجه الزحف الفكري: أبو الأعلى المودودي، وأبو الحسن الندوي، ووحيد الدين خان.

والحقّ أنّ علماء باكستان والهند المسلمين قد أتيح لهم أن يتّصلوا اتّصالاً مباشراً بمصادر المعرفة الحديثة حتّى أصبحوا من أعلامها، وهم في هذا يضارعون أكثر علمائنا العرب اتّصالاً بثقافة الغرب، مع فارق جوهريّ وهو أنّ الأوّلين الذين نُشير إليهم لم يغرقوا أنفسهم في المعرفة الأكاديمية لتستولي من بعد على عقولهم وأقلامهم، وليصبحوا مجرد ناشرين، أو مفسّرين، أو حتّى معلّقين، على ما يقدّمون من فكر الغرب وعلومه.

وليس من السهل أن نقول إنّهم جميعاً يمثّلون طريقة واحدة في الأداء، برغم أنّ هدفهم واحد، فإنّ لكلّ منهم أداءه الخاصّ، وطريقته الفدّة التي عرفته بها الجماهير المسلمة.

وحسبنا أن نقرأ هذا الكتاب الجديد، لنذكر أنّه يمثّل عقلاً، وثقافة ومنهجاً، يختلف بها مؤلّفه عن جميع من عرفنا من الكتاب المعاصرين.

وفي هذا الصدد يقول المؤلّف في أحد الدوريّات الأسبوعيّة في عدد ٧ من فبراير ١٩٦٩م موضّحاً الدور الذي يحاول أن يقوم به، قال: «إنّ المشكلات التي يواجهها الإسلام في هذا العصر، منها ما هو علميّ، يوجّه إليه بلغة العلم

ومصطلحاته، ولذلك كان لزاماً أن نضع إجاباتنا في مواجهة هذه الحملات المسعورة بنفس المصطلحات العقلية والعلمية التي يستخدمها المعارضون للدين، ولا زال هذا الميدان، منذ أمد طويل مجاًلاً لنشاطي واهتمامي، حتى كان آخر ما كتبت: «الإسلام يتحدى».

ويرى «خان» أن مناهج «علم الكلام التقليدي لا تصلح للقيام بما نهدف إلى تحقيقه، فقد كانت محاولات السابقين للبرهنة على وجود الله، وإثبات الرسالة، وما يتصل بها من حقائقه ميتافيزيقية - وقد وقفت عند جهود علماء الكلام، باستخدام الأقيسة المنطقية، التي لم تعد مفهومة للشباب الإسلامي، الذي يعيش في هذا العصر ظروفًا تتغير من يوم لآخر، وتطالعه ثقافات ذات جدلية ماهرة، ومناهج علمية تجريبية لم يعد العقل يقنع بدونها.

ومن هنا لابدّ من تغيير المناهج الكلامية، لإشباع رغبات متجددة في اليقين، تريد أن تؤسس موقفها على أرض من المعرفة الجديدة التي اخترقت الآفاق، وقاست أبعاد النجوم، وتغلغلت في أسرار المادة حتى حطمتها واستخرجت منها طاقات لا حدود لها.

ويعتبر المؤلف أن المشتغل بالعمل الديني، لابدّ وأن يتجاوز القضايا المتقدمة التي قال بها الأولون، دون أن يحاول مزج القديم بالجديد، وأكثر ما تتجلى هذه المعرفة التقليدية في علم التوحيد أو الكلام أو مباحث العقيدة.

والمعرفة العلمية من أهم المداخل التي يستخدمها الإلحاد المعاصر للنفاذ إلى العقيدة والدين حيث يطرح قضايا حتمية المادة، والعلاقة بين المادة والحركة، والاحتمالات الرياضية لتأثير الصدفة في نشأة الكون وامتداده، وحتمية التطور وحقيقة الوجود.

لقد وعى المؤلّف بحاجة المسلمين إلى وضع مدخل علمي للإيمان، ولذلك سوف نجده يعرض (قضية معارضي الدين) بكلّ حيّدة وأمانة، حتّى لا يتّهم من أوّل لحظة بمخالفة المنهج العلمي.

إنّ الاحترام والسّخاء وعظمة الأخلاق، والقيم والمشاعر السامية، وكلّ ما يمكن اعتباره نفحات إلهيّة، لا يمكن الحصول عليها من طريق الإلحاد، فالإلحاد نوع من الأنانية حيث يجلس (الإنسان) على كرسي (الله).

- سوف تقضى هذه الحضارة بدون العقيدة والدين.

- سوف يتحوّل النظام إلى فوضى.

- سوف ينعدم التوازن وضبط النفس والتمسك.

- سوف يتفشّى الشرّ في كلّ مكان.

- إنّها لحاجة ملحة أن نقوي من صلتنا وعلاقتنا بالله.

مقارنة بمالك بن نبي:

يرى مراجع الكتاب أنّ منهج الكتاب تكاد تكون طبق الأصل من كتاب «الظاهرة القرآنية» لمالك بن نبي - المفكر الإسلامي الجزائري - والذي قام بترجمته، وهي ملاحظة غريبة في المنهج، لا تنصرف إلى مادّة الكتّابين، لأنّ المؤلّفين مختلفان في عقليّتهما وثقافتهما، وطريقة معالجتهما لهذه القضايا الدقيقة، حتّى إنّني أكاد أقطع بأنّ المحاولتين من حيث المصادر والمادّة والأسلوب متباعدتان تمامًا، إحداهما عن الأخرى، بعد ما بين الجزائر والهند، ولم يحدث أن التقى الرجلان في صعيد واحد، وتفسير هذا التوافق ينحصر في توارد الأفكار على مشكلة واحدة.

بيد أنّ ذلك لا يمنع من الإقرار بأنّ كلا الكتّابين صادر عن نفس الإحساس بضرورة وضع منهج جديد للإقناع الديني، وكلاهما توافرت فيه المنهجية الحديثة،

وموضوعهما مشترك كذلك، والروح الكامنة في مضمونهما روح ناثرة مؤمنة.

ويرى «وحيد الدين خان» أنَّ العصر الحديث يسمَّى «عصر الإلحاد» لإنكاره الدين، وهذا الإلحاد ليس محض ادّعاء، بل يرى أصحاب نظريّته أنّها طريقة بحث ودراسة، اهتدى إليها الإنسان، بعد التطوّر الحديث في ميادين العلم المختلفة، وهذه «الدراسة التطوريّة» لا تهدف إلى إثبات نظريّة ما أو إنكارها، وإنّما هي منهج خالص في البحث، أثبتت لأصحابه أنّ الدين باطل.

ويرى المؤلّف أنّ مهمّته لا تنتهي عند إثبات صدق نبوّة رسول الإسلام، بل علينا أن نضطلع بالبحث عن الوحي والإلهام، ونثبت أنّ الوحي ينزل على أناس معينين، من بينهم نبي الإسلام.

ويرفض المؤلّف المنهج الذي يحاول المطابقة بين ما وصل إليه الغرب من تطوّر علميٍّ، ومطابقة ذلك على القرآن الكريم، ويرى أنّ هذه الطريقة هي التي تتبعها شعوب الحضارات المقهورة تجاه الحضارات القاهرة، وأيّة نظريّة تقدّم على هذا النحو، يمكنها أن تكون تابعة، ولكنّها لا يمكن أن تكون رائدة.

وأوضح مثال لهذا المنهج التعسّفي التلفيقي يرى «خان» أنّ جماعة من علمائنا الذين قبلوا «نظرية النشوء والارتقاء» لأنّ علماء الغرب أعلنوا امتناعهم الكامل بصدقها، بعد دراساتهم ومشاهداتهم.. واضطروا بناء على هذا، إلى تفسير جديد للإسلام في ضوء النظرية الجديدة، وحين احتاجوا إلى لباس جديد قاموا بتفصيل ثوب الإسلام مرّة أخرى، ولكنّه ثوب مشوّه المعالم، لا أثر فيه من روح الإسلام التي ضاعت مع الأجزاء المقطّعة في عملية التلفيق الجديدة.

والطريقة التي يتبعها الكتاب للدفاع عن الدين ذات وجهين: فكريّة وتجريبيّة، أو فلسفيّة وعملية، إن صحّ التعبير، وقد راعى المؤلّف الطريقة التجريبيّة أو العلميّة، حيث تعاني المكتبة الإسلاميّة من فقر شديد حول هذا الجانب العلمي التجريبي.

ولقد وردت كلمة «الدين» كثيرًا في هذا الكتاب، وليس لأحد أن يُغالط في هذا الموضوع، فإنَّ الكتاب يدور حول موضوع عام، ولذلك كان لاستعمال الكلمة العامة أهميته، أمّا ذهن المؤلف فإنَّه لا يقصد بالكلمة شيئًا وهميًا، وإنَّما يعني الدين المعتمد عند الله تعالى الآن، وهو دين الإسلام.

والمؤلف في هذا المؤلف الهام يهدف إلى إثبات أحقيّة الدين أمام الفكر المادي الجديد، وهذا الإثبات يتخذ لنفسه أسلوبين:

أولهما: أن نستدلّ بأنّ الدين ليس ماديًّا بل فوق المادّة، وبناء على ذلك ليس للعلوم الماديّة أن تعترض طريق الدين، وقد أصبح هذا الاستدلال في غاية القوّة، حيث إنّ العلماء قد اعترفوا في هذا القرن: «بأنّ العلوم الماديّة لا تُعطي إلّا علمًا جزئيًّا عن الحقائق». ومغزاه أنّه بناء على اعتراف هذه العلوم نفسها، هناك حقائق أخرى، لا تستطيع العلوم الماديّة الوصول إليها، ومنها حقائق الدين.

ويرى المؤلف أنّه لا بدّ من إتباع نفس أساليب الاستدلال العلميّة التي يستغلّها الملحدون، حتّى يمكن إثبات أحقيّة الدين.

قضية معارضي الدين:

يرى المؤلف أنّ أضواء العلم الحديث قد كشفت عن حقائق الدين، ولم تنجح من أيّة ناحية في الإساءة إليه، بل إنّ جميع ما وصل أو سيصل إليه العلم الحديث هو بمثابة تصديق لما أسماه الإسلام: «بالحقيقة الأخيرة»، قبل أربعة عشر قرنًا من الزمان: ﴿سَتَرِيهَمْ ءَايَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣].

وكيف صاغ علماء الغرب هذه المنهجية العلمية في الاستدلال على رفض الدين؟ يرى المعارضون للدين أنّ التطور الذي بلغ به الإنسان اليوم، أعلى مستوى من

الإنسانية، وهو نفي للدين من تلقاء نفسه، وذلك بسبب أن الأفكار المتطورة الحديثة تؤكد أن «الحقيقة» ليست إلا ما يمكن فحصه وتجربته علمياً، وقد قام الدين على «حقيقة» لا سبيل إلى مشاهدتها وفحصها علمياً.

لقد قامت قضية معارضي الدين على أسس ثلاثة:

الأساس الأول: وذلك من خلال هذا الانقلاب البيولوجي الذي قام به «نيوتن» الذي عرضه على الدنيا، فكرة تثبت أن الكون مرتبط بقوانين ثابتة، تتحرك في نطاقها الأجرام السماوية، ثم جاء بعده آخرون فأعطوا هذه الفكرة مجاًلاً علمياً أوسع، حتى قيل إن كل ما يحدث في الكون من الأرض إلى السماء خاضع لقانون معلوم، سمّوه «قانون الطبيعة».

وقال «هكسلي»: إذا كانت الحوادث تصدر عن قوانين طبيعية فلا ينبغي أن ننسبها إلى أسباب فوق الطبيعة.

الأساس الثاني: وهو من خلال علماء النفس حين توصلوا إلى نتائج تثبت أن الدين نتاج اللاشعور الإنساني، وليس انكشافاً لواقع خارجي، فليس الإله - في نظرهم - سوى انعكاس للشخصية الإنسانية على شاشة الكون. وما عقيدة الدنيا والآخرة إلا صورة مثالية للأمانى الإنسانية، وما الوحي والإلهام إلا إظهار غير عادي لأساطير الأطفال المكبوتة.

والأساس الثالث: لقضية معارضي الدين هو «التاريخ» يقولون: إن القضايا الدينية وجدت لأسباب تاريخية أطاحت بالإنسان، فلم يكن في استطاعته أن يفلت من السهول والأعاصير والطوفانات والزلازل والأمراض، فأوجد «قوى فرضية» يستغيثها لتنقذه من البلايا النازلة، وهكذا ظهرت الحاجة إلى شيء يجتمع الناس حوله، ولا يتفرقون، فاستغل اسم «الإله» الذي تفوق قوته قوة الإنسان، ويهرع الجميع إلى رضاه.

لقد اخترع الإنسان قوّة ما وراء الطبيعة لتحمل عبء الدين، جاء بالسحر، ثمّ بالعمليّات الروحيّة، ثمّ العقيدة الإلهيّة، حتّى اخترع فكرة (الإله الواحد)، وقد وصل الدين بهذه التطورات إلى آخر مراحل حياته. ولا شكّ أنّ هذه العقائد كانت في وقت ما جزءاً مفرداً من حضارتنا، بيد أنّ هذه الأجزاء قد فقدت اليوم ضرورتها، ومدى إفادتها للمجتمع الحاضر المتطوّر.

وفي هذا الصدد يقول البيان الشيوعي - وهو أهمّ مؤلّفات «كارل ماركس» Communist Manifesto «إنّ الدستور والأخلاق والدين كلّها خدعة البورجوازيّة، وهي تتستر وراءها من أجل مطامعها».

نقد قضيّة معارض الدين:

دون الدخول في الكثير من التفاصيل، يعرض المؤلّف لعدد من حجج المنكرين: - حقيقة الطبيعة: يرى أصحاب هذا الدليل أنّ الحوادث تحدث طبقاً لقانون الطبيعة، فلا حاجة لأن نفترض لهذه الحوادث إلهاً مجهولاً.

ويرى بعض العلماء أنّ الطبيعة لا تُفسّر شيئاً من الكون، وإنّما هي نفسها بحاجة إلى تفسير. والاستدلال بقانون الانتخاب الطبيعي يفسّر عمليّة (بقاء الأصلح)، ولكن لا يستطيع أن يفسّر حدوث هذا الأصلح.

ومن أخطاء الفكر الحديث أنّ يستنبط من حادث عادي دليلاً غير عاديّ، فهذا الدليل لا وزن له من الناحية المنطقيّة وذلك لأنّ القيم تتغيّر ذاتيّاً بتغيّر الأوضاع ومن الخطأ الظنّ بأنّها لا توجد إلّا عند أصحاب الفكر الحديث.

- الاستدلال بالتاريخ والاجتماع: وخطأ هؤلاء الأساسي أنّهم لا يدرسون الدين من وجه صحيح، ولهذا يبدو لهم الدين شيئاً غريباً، ومثال ذلك أن ترى شيئاً مربّعاً من زاوية مُنحرفة فيترأى لك مثلنا، إنّ الخطأ الذي يقعون فيه، هو أنّهم يتناولون الدين على أنّه مُشكلة موضوعيّة Objective problem.

والدين يختلف عن ذلك كل الاختلاف، فليس من الممكن البحث عن حقائقه، كما يبحث عن تطوّرات فنون العمارة والنسيج والحياكة والسيّارات، لأنّ الدين علم على حقيقة يقبلها المجتمع أو يرفضها أو يقبلها في شكل ناقص، ويبقى الدين في جميع هذه الأحوال حقيقة واحدة في ذاتها، وإنّما يختلف في أشكاله المقبولة، ولهذا لا يمكن أن نفهم حقائق (الدين) بمجرد فهرسة مماثلة لجميع الأشكال الموجودة في المجتمعات باسم الدين.

وعلماء الاجتماع والإنسان قد توصّلوا بعد أبحاثهم الفنيّة الدقيقة إلى أنّ نظريّة (الإله) شكل ارتقائي لفكرة تعدد الآلهة، غير أنّ هذا الارتقاء ضلّ طريقه واتجه إلى طريق غريبة، وحير العلماء كما شوّش أمره على نفسه بارتقائه الباطل من فكرة تعدد الآلهة إلى فكرة الإله الواحد.

وفكرة (ماركس) هي أكثر نظريّات هذه المجموعة عبثاً، فهي تقول: إنّ الأحوال الاجتماعية هي التي تقوم ببناء الإنسان وتكملها، ومن ثمّ كان العصر الذي وجد فيه الدين عصر الإقطاع والرأسماليّة، وهو عصر الانتهازيين والصوص، كما أنّ الأفكار الدينية والأخلاقيّة التي تولّدت في هذا العصر تحمل نفس الطابع الانتهازي الاستعماريّ.

والحقيقة أنّ الفكرة الماركسيّة تنفي بشدّة إرادة الإنسان، وهي تحيل الأحداث إلى تأثير عوامل الزمن الاقتصاديّة، ومعنى ذلك أنّ الإنسان لا شخصيّة له، فهو يصاغ في مجتمعه كما تصاغ المادة في المصنع، فهو ينطلق طبقاً لوضعه الاقتصاديّ، وإذا كانت هذه القضية صحيحة، فكيف تمكّن ماركس - وليد النظام الرأسمالي - من أن يفكر ضد العوامل الاقتصاديّة الرائجة في عصره.

ولو صحّ أنّ الدين وليد عصر مخصوص فكيف لم تكن الماركسيّة وليدة النظام الاقتصادي لعصرها؟ وإذا لم نقبل هذا الوضع فيما يتعلّق بالماركسيّة فكيف نقبله

بالنسبة إلى الدين؟ الحق أن هذه الفكرة عبث مثير لا يحمل على ظهره أي دليل علمي أو عقلي.

ويخلص المؤلف في نقده لمعارضى الدين حيث يعتبر أن قضية العصر الحاضر لا تعدو أن تكون سفسطة علمية Scientific sophism فهم يعالجون قضاياهم في ضوء العلم الحديث، غير أن هذه المعالجة لا تُجدي نفعاً لأنها قائمة على العلم المحض وحسب، على حين لا بُدَّ من اعتبار أشياء أخرى، ومثال ذلك: أن نشرع في دراسة علمية لأشياء علمية ناقصة، فسوف تؤدي هذه الطريقة العلمية إلى نتائج غير علمية، ناقصة، باطلة.

طريقة الاستدلال العلمي:

يرى المؤلف أن قضية العصر الحاضر هي قضية الاستدلال عن طريق ما أحرزه الإنسان في ميادين العلم، بحيث لم تعد تقف أمامها دعوى الدين وعقائده، هذه الطريقة الجديدة، هي معرفة الحقيقة بالتجربة والمُشاهدة، على حين تتصل عقائد الدين بعالم ما وراء حواسنا، ولا يمكن إخضاعها للتجربة، فالدين كله مبني على قياس واستقراء، وهذا هو ما يجعله باطلاً، لأنه ليس له أساس علمي.

والحق أن التجربة لا تعد حقيقة علمية لمجرد أنها شوهدت، كما أن القياس ليس باطلاً لمجرد أنه قياس، فإمكان الصحة والبطالان موجود فيهما على السواء.

ويرى أحد العلماء أن الوقائع المحسوسة هي أجزاء من حقائق الكون، غير أن هذه الحقائق التي ندركها بالحواس قد تكون جزئية، وغير مُرتبطة بالأخرى، فلو طالعناها مجردة عن أخواتها فقدت معناها مُطلقاً، فإذا ما درسناها في ضوء الحقائق الكثيرة ممّا علمناه مُباشرة أو بلا مُباشرة، فإننا سندرك حقيقتها.

فنظرية التطور العضوي - على سبيل المثال - والتي أجمع العلماء على صحتها، هل لاحظها أحدهم أو جرّبها في معمله؟ والجواب: لا؛ فذلك ضرب من

المُستحيل، إنَّ مزعومة الارتقاء معقدة، وهي تتعلّق بماضي بعيد جدًّا، حتّى إنَّه لا سؤال عن تجربتها وملاحظتها.

وفيا يتعلّق بمشكلة تعيين حقائق الأمور، يرى المؤلّف أنّه لا ينبغي القول بأنّ الدين هو «الإيمان بالغيب» وبأنّ العلم هو الإيمان بالملاحظة العلميّة، فالدين والعلم كلاهما يعتمد على الإيمان بالغيب، غير أنّ دائرة الدين الحقيقيّة هي دائرة «تعيين حقائق الأمور» نهائيًّا وأصليًّا، أمّا العلم فيقتصر بحثه على المظاهر الأوليّة والخارجيّة، فحين يدخل العلم ميدان تعيين حقائق الأمور تعيينًا حقيقيًّا ونهائيًّا - وهو ميدان الدين الحقيقي، فإنه يتبع نفس طريق الإيمان بالغيب، الذي يتّهم به الدين.

ويصل المؤلّف إلى نتيجة هامّة فيما يتعلّق بقضيّة الاستدلال على صحّة النظريّات العلميّة، أنّه من الممكن تمامًا أن يكون سائر النظريّات العلميّة باطلاً، ذلك أنّ النظريّات التي نعتبرها اليوم (حقيقة) ليست إلّا «قياسًا على وسائلنا المحدودة للملاحظة» ولا تزال قضيّة الحقيقة في عالم العلم «قضيّة عمليّة نفعيّة Pragmatic affair» وبالرغم من أنّ القضيّة تشهد بوجود الإله، يعرض المؤلّف لمسألة التشكيك في الوجود.

التشكيك في الوجود:

هناك مجموعة من المفكرين «تشكك» في مجرّد وجود مثل هذه القوّة، وتعتقد هذه الجماعة أنّه لا وجود للإنسان، ولا للكون، وإنّ الوجود عبارة عن عدم محض، ولا شيء غير ذلك، فلو سلّمنا بهذه الفكرة لالتبس علينا أمر الإله دون شكّ، ولكننا حين نؤمن بأنّ الكون موجود نضطر تلقائيًّا أن نؤمن بالإله، أو بالقوّة الخالقة - كما نسمّيها - فليس بمعقول أن نؤمن بالوجود من العدم المحض، ذلك قياس باطل.

وهذه هي الفكرة الوحيدة التي ترى وجود الإله مشكوكًا فيه بكلّ ما تتضمن من السفسطة والجهالة وانعدام الواقعيّة، وهي فكرة لا معنى لها في ذاتها، وليست

مفهومة لدى جمهور الناس كما أنّها لم تحظ بقبول في دُنيا العلم.

الوجود والخلق:

ثمَّ يرى «خان» أنّه إذا آمنّا بوجود الكون فلا بد أن نؤمن بإله هذا الكون منطقياً، إذ لا معنى لأن نؤمن بال مخلوق ونرفض وجود خالقه، ونحن لا نعلم شيئاً جاء إلى الوجود من العدم، دون أن يخلق، فكلّ شيء مهما بلغ حجمه، عظم أو صغر، وراءه علّة، فكيف بنا نؤمن بأنّ كوناً عظيماً - مثل كوننا - جاء إلى الوجود ذاتياً، دون خالق.

وإذا كان لا مناص من افتراض أزليّة هذا الخالق، فلماذا لا نؤمن بأزليّة هذا الكون وهذا الكلام لا معنى له لأننا لم نعثر على صفات للكون آية كانت تثبت أنّه خالق نفسه.

وإذا كان ثمة حقيقة تقول بأنّ العمليّات الكيماويّة والطبيعيّة جارية، وأنّ الحياة قائمة فيثبت لدينا قطعاً أنّ الكون ليس أزليّ، إذا لو كان الكون أزليّاً لكان من اللازم أن يفقد طاقته منذ زمن بعيد، بناء على هذا القانون، ولما بقي في الكون بصيص من الحياة.

وبذلك أثبتت البحوث العلميّة - دون قصد - أنّ لهذا الكون بداية، فأثبتت تلقائياً وجود الإله، لأنّ كلّ شيء ذي بداية لا يمكن أن يتبدى بذاته، ولا بد أن يحتاج إلى المُحرّك الأوّل - الخالق - الإله.

وفي هذا الصدد يستعرض المؤلّف العديد من الشواهد الطبيعيّة التي تثبت أنّ الكون لم يكن موجوداً منذ الأزل، وأنّ له عُمرًا محدودًا، وخاصة من خلال «علم الفلك»، وفي هذا الصدد يخلص إلى أنّ هذا النظام الذي يوجد في العوالم الكبرى، نجده في صورته الكاملة - في أصغر عالم عرفناه، فالذرة - على سبيل المثال - هي أصغر عالم، وأنّها قد تناهت في صغرها حتّى لا يمكن أن نشاهدها بالمنظار الذي

يكبر الأشياء ملايين المرات، فهي - بناء على هذا - ليست شيئاً، بل إنها «لا شيء» بالنسبة إلى أدنى ما يستطيع البصر الإنساني أن يراه.

والإلكترون - الذي هو الجزيء السلبي في الذرة - يدور حول البروتون - الذي هو الجزيء الإيجابي فيها - وهذه الجزيئات التي لا حقيقة لها أكثر من نقط وهمية سابحة في الشعاع، تدور حول مركزها، بنفس النظام الذي تتبعه الأرض في مدارها حول الشمس، بحيث لا يمكن تصوّر وجود الإلكترون في مكان محدود لسرعة دورانه، وإنّما هو يتخيّل فقط موجوداً على طول مداره في وقت واحد، ذلك لأنّه يدور حول مداره بلايين المرات في الثانية الواحدة.

وهذا النظام الذريّ يستحيل قيامه بنفسه، ولا طريق إلى مُشاهدته، ولا يمكن تفسير عمله داخل الذرة بغير العلم، أما وقد تبنّا العلم فعلاً، فلماذا لا نأخذ منه دليلاً على وجود منظمّ قائم على هذا التنظيم؟
إنّه يستحيل قيام هذا التنظيم في الذرة دون منظمّ قائم عليه.

والحقّ أنّه لو قدر أن تنكشف للإنسان جميع العلوم الكونية، ثمّ يجلس سكّان المعمورة، وقد هيئت لكلّ فرد منهم جميع الوسائل، في أكمل صورها، فإنّ هؤلاء جميعاً لن يستطيعوا تدوينها أبداً، أليس هذا هو مصداق قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نُنْفِذَ كَلِمَاتِ رَبِّي وَلَوْ جَنَّا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩].

وفيا يتعلّق بالقائلين بالصدفة، فإنّ جميع علومنا تجهل أية صدفة أنتجت هذا الكون العظيم، فنحن نعرف بعض الصدف، وما ينشأ عنها من آثار، فعندما تهبّ الرياح تصل «حبوب اللقاح» من وردة حمراء إلى بيضاء فتأتي بوردة صفراء، هذه

صدفة لا تفسر قضيتنا إلا تفسيراً جزئياً استثنائياً فإن وجود الورد في الأرض بهذا التسلسل، ثم ارتباطها المدهش مع نظام الكون، لا يمكن تفسيره بهبة رياح صدفة، إنها تأتي بوردة صفراء، ولكنها لا تأتي بالوردة نفسها؟ إن الحقيقة الجزئية الاستثنائية التي توجد في مصطلح «قانون الصدفة» باطله كل البطلان، إذا ما أردنا تفسير الكون بها.

ويختتم المؤلف عرضه للاستدلال العلمي عن طريق الظواهر الكونية والفلكية، مُستشهداً بعالم طبيعة أمريكي، حيث يقول: لو كان يمكن للكون أن يخلق نفسه، فإن معنى ذلك أن يتمتع بأوصاف الخالق، وفي هذه الحال سنضطر أن نؤمن بأن الكون هو الإله.. وهكذا ننتهي إلى التسليم بوجود (الإله) ولكن إلهنا هذا سوف يكون عجباً، إلهاً غيبياً ومادياً في آن واحد؟ أنني أفضل أن أؤمن بذلك الإله الذي خلق العالم المادي، وهو ليس بجزء من هذا الكون، بل هو حاكمه ومدبره بدلاً من أن أتبنى مثل هذه الخزعبلات.

وفيما يتعلق بالحياة الآخرة: يتساءل المنكرون.. هل هناك إمكان لهذه الآخرة؟ إن بداية الكون والإنسان مستحيلة والحقيقة التي تناولناها في الصفحات السابقة، أن أبدية الكون والإنسان مستحيلة، والإنسان يموت، وأن الكون سينتهي طبقاً لقانون «الطاقة المتاحة».

وفيما يتعلق بمسألة الموت.. يتساءل المؤلف.. لماذا الموت؟ هناك ما يقرب من مائتي إجابة عن هذا السؤال الخطير منها: (فقدان الجسم لفاعليته) و(انتهاء عملية الأجزاء التركيبية) و(تجمد الأنسجة العصبية) و(حلول المواد الزلائية القليلة الحركة، محل الكثيرة الحركة) و(ضعف الأنسجة الرابطة) و(انتشار سموم «بكتريا» الأمعاء في الجسم) وما إلى ذلك من الإجابات التي تتردد كثيراً حول ظاهرة الموت.

لقد أخفقت تماماً تلك البحوث التي استهدفت أن تجعل من الموت أمراً غير

يقيني، يمكن ألا يقع، فبقي الاحتمال، الذي أكدته الأزمات، وهو أن يموت الإنسان في أي عمر، وفي أي زمن، ولم نستطع العثور على أي إمكان يمنع الموت، رغم جميع الجهود.

وفيا يتعلّق بالحياة بعد الموت، والكلام موجّه لمُنكري البعث. فلو كان الإنسان يفنى بفناء الجسم، لكان لازماً أن يتأثر على الأقل بفناء الخلايا وتغيّرها الكامل، ولكننا نعرف جيّداً أنّ هذا لا يحدث، وهذا الواقع يؤكّد أنّ «الإنسان» أو «الحياة الإنسانيّة» شيء آخر غير الجسم، وهي باقية رغم تغيّر الجسم وفنائه، وهو كنهر مستمر فيه سفر الخلايا بصفة دائمة؟ وهذا هو الأمر الذي دعا عالماً أن يصف الإنسان بشيء مستقلّ بذاته، وبقا غير متغيّر، رغم التغيرات المتسلسلة.

ضرورة الآخرة:

لا شك أنّ الحياة الآخرة ذات هدف عظيم، هو المجازاة على أعمال الدنيا، خيراً كانت أو شراً، وهذا الجزء من نظريّة الآخرة يكاد يتضح جليّاً حين نعلم أنّ أعمال كل إنسان تحفظ وتسجّل بصفة دائمة، وبغير توقّف.

والأفكار تخطر على بالنا، وسرعان ما ننساها، ويبدو لنا أنّها انتهت فلم يعد لها وجود، ولكنّا بعد فترة طويلة، نراها رؤى خلال النوم، أو نذهب نتكلّم عنها في حالات الهستيريا أو الجنون، دون أن ندري شيئاً ممّا نقول.

وهذه الوقائع تثبت قطعياً أنّ العقل أو الحافظة ليست تلك التي نشعر ونحسّ بها فحسب، وإنّما هناك أطراف أخرى من هذه الحافظة لا نشعر بها، وهي ذات وجود مستقلّ، وذات كيان قائم بنفسه.

وهذا الواقع يؤكّد بكلّ صراحة إمكان وجود سجلّ كامل لأعمال الإنسان في حياته عندما يبدأ حياته الأخرى، فإنّ وجوده نفسه سوف يشهد على الأعمال والنيات التي عاشها. ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ. وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ

أَلَوْرِيد ﴿ق: ١٦﴾.

وفيما يتعلّق بمسألة القول، حيث إنّ نظرية الآخرة تقول بأنّ الإنسان مسئول عن (أقواله) فجميع ما نلفظه من كلام، حسناً كان أو قبيحاً، حمداً أو سخطاً، وسواء استعملنا اللسان في إبلاغ رسالة الحق أو استعملناه في إبلاغ رسالة الشيطان، كل ذلك يحفظ في سجلّ كامل: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨].

إنّ علماءنا لم ينجحوا في اختراع آلة تفرّق بين أصوات الزمن القديم، ولولا ذلك لكنّا قد سمعنا تأريخ كلّ عصر وزمان بأصواته، وبناء على هذا يثبت إمكان سماع الأصوات القديمة في المستقبل، فيما لو نجحنا في اختراع الآلة المطلوبة، ومن ثمّ لا تبقى نظرية الآخرة بعيدة عن القياس، وهي القائلة بأنّ كلّ ما ينطق به الإنسان يسجّل، وهو محاسب عليه يوم الحساب، وهو ما يصدق قول الله سبحانه: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾.

وفيما يتعلّق بالعمل والحركة، فإنّ جميع تحركات الإنسان تسجّل على شاشة الكون، حيث لا يسع الإنسان الهروب منها، سواء كان في الظلام أم في النور. ثمّ يشير المؤلّف إل أهم الجوانب التي تشكّل حاجات أساسية للنفس الإنسانية منها الجانب النفسي والضرورة الأخلاقية ومشكلة السلوك والضرورة الكونية.

ويتساءل المؤلّف: هل هناك شهادة تجريبية تثبت الحياة بعد الموت؟.

إنّ أول دليل على الحياة بعد الموت هو حياتنا الأولى في حد ذاتها، فإن الذين ينكرون الحياة الثانية يقرون بداهة الحياة الأولى، والحياة تلك التي ظهرت مرة واحدة كيف تعجز عن إعادة نفسها مرة ثانية، هذه التجربة التي نعيشها اليوم كيف يستحيل حدوثها ثانية؟ إنه لا شيء سوى عداء للمنطق والعقل الإنساني من أن نُسلم بوقوع حادث في الحال ونُنكره في المستقبل.

وفي إطار الجانب النفسي فإنّ البحوث الجديدة في علم النفس تؤكد بصفة قاطعة أنّ الوجود الإنساني لا تنحصر حقيقته في ذلك الجسم المادي الذي يخضع دومًا لعمليات التحطّم والاحتكاك والفناء، بل هو شيء آخر، غير هذا كلّ، وهو لا يفنى، بل يبقى مستقلًا، ولا يزول.

وفيا يتعلّق بإثبات الرسالة، أي الوحي، فإنّه من العقائد الهامّة في الدين، بعد الإيمان بالله، عقيدة الإيمان بالرسالة أو الوحي، ومعناها: أنّ الله تعالى ينزل كلامه على إنسان يختاره من بين النّاس، ليخبر النّاس بما يرضي الله تعالى. والله تعالى - لحكمة يعلمها - يرسل رسائله بوسائل خافية خفيّة إلى الإنسان المختار للرسالة، بعد أن يودع فيه صلاحية التقاطها وفهمها، فليس هناك من تصادم في الحقيقة، بين مشاهدتنا وتجاربنا العلميّة، فهو واقع من الوقائع الكثيرة، التي نشاهدها ونجرّبها في أمكنة وطرق مختلفة، فالوحي إمكان وجدناه في شكل الواقع بعد التجربة.

ثمّ يعرض المؤلّف لبعض المحاور المتعلّقة بالرسالة والوحي، كضرورة الرسالة ومقياس الرسالة من خلال مناقشة كون محمد ﷺ نبيًا حقًا، وفي هذا الصدد يخلص إلى قول أحد علماء الغرب: «لقد ادّعى محمد لنفسه في آخر حياته نفس ما ادّعاه في بداية رسالته، وإني لأجدني مدفوعًا إلى الاعتقاد بأنّ كلّاً من الفلسفة العليا والمسيحية الصادقة سوف تضطّران يومًا ما، إلى التسليم بأنّه كان نبيًا... نبيًا صادقًا من عند الله.

وفيا يتعلّق بالقرآن، يعرض المؤلّف لمسألة إبراز كون القرآن الكريم هو الوحي المنزل من عند الله تعالى.

وفي الحديث: «ما من الأنبياء نبي إلّا أعطي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر، وإنّما كان الذي أوتيت وحياً أوحاه الله إليّ، فأرجو أنّي أكثرهم يوم القيامة» البخاري - الاعتصام.

وقد عرض المؤلف للخصائص التي تبرهن على أن القرآن من عند الله، فيعرض أولاً للإعجاز الذي تحدّى به الحقبة الجاهليّة، يقول تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣]، وهناك العديد من الاعترافات التي لا تحصى من الاعترافات التي أدلى بها أرباب الشعر والأدب والفكر، في شأن القرآن الكريم، سطرت في صفحات التاريخ القديم.

ثمّ يعرض المؤلف للخاصية الثانية، وهي نبوءات القرآن التي ثبتت صحتها فيما بعد بطرق عديدة، كالإخبار بغلبة الروم على الفرس في المدة التي حددها القرآن الكريم.

أمّا الخاصية الثالثة فتعلّق بالقرآن والكشوف الحديثة، وقد حاول المؤلف هنا إيراد بعض الأمثلة التي تدلّ صراحة على أن القرآن الكريم يحيط بالحقائق التي لم نعرف إلا في عصرنا هذا، والأمثلة على ذلك عديدة ومتنوعة منها ما يتعلّق بعلم الفلك والظواهر الطبيعيّة ونشأة الأرض وغيرها وفي الجزء الخاص بموقف الدين من مشكلات الحضارة: يعرض المؤلف لعدد من المسائل الهامة مثل قضية التشريع، حيث يرجع إلى علماء القانون في تأكيدهم على أن جميع الدساتير الرائجة في هذا العصر، تفقد أية أسس علميّة أو نظريّة تميز بقاءها، ويقول بعضهم مؤكّداً على ذلك: إن القانون لم يكشف عن نفسه بعد، والسبب في ذلك فهو عدم توصل علماء التشريع إلى أساس صحيح يمكن جمعها في هيكل الدستور يستحيل وضعها في ميزان واحد.

وينتهي المؤلف إلى تأكيد علماء التشريع في نهاية الأمر حول مصدر التشريع بأنّ هو (الله) وحده، خالق الأرض وخالق حضارة الإنسان ومعيشتة، ولا يمكن قبول إنسان حاكماً ومشرّعاً للإنسان، ولا يتمتع بهذا الحقّ إلا خالق الإنسان وحاكمه

الطبيعي: الله.

ويقوم المؤلّف بالحديث عن العناصر الأساسيّة للتشريع، حيث يصل في تحليلاته إلى أنّ الشرع الإلهي هو الذي يمنحنا جميع العناصر الأساسيّة الضرورية، حيث يضع جوانب أساسيّة ذرية ثمّ يترك الباقي مفتوحاً للاجتهادات المختلفة، بحسب الزمان والمكان.

كما عرض المؤلّف لتحديد مفهوم الجريمة، حيث لم ير حلاً لهذه المشكلة إلّا في قانون الله، إنّ قانونه يبين رضا حاكم الكون، فإنّ كون أي قانون، قانون الله حمل معه أولويّة تنفيذه، ولا يحتاج بعد ذلك دليلاً آخرًا، وهكذا يسدّ القانون الإلهي فجوة عميقة، فتمكّن بعدها من إحالة أيّ عمل إلى دائرة القانون.

وفيا يتعلّق بعلاقة القانون بالأخلاق، فلا يستطيع القانون أن يستقلّ بذاته في أيّ وقت من الأوقات، بل لا بدّ له أن يقترن بالأخلاق، فقرارات البرلمانات لن تخلق في الجماهير شعورًا بشناعة فعل ما، إلّا إذا كانت مُعتمدة من القانون الإلهي، وراسخة في مُعتقدات المُجتمع.

وفيا يتعلّق بعلاقة القانون والفرد، حيث يرى أنّ الحاكم في هذه العلاقة هو الله سبحانه وحده، والمحكومين هم سائر أفراد المُجتمع دون أدنى تمييز.

وكذلك علاقة القانون بالعدل، وهو ما يبحث عند خبراء القانون من قرون طويلة، وهو موجود في القانون الإلهي في أتمّ الصور وأكملها وفيها يخصّ المرأة، ركّز على دور الدين في تحريم كلّ مظاهر وظواهر الانحراف والتحلل، وهو أسوأ ما ابتليت به المُجتمعات المعاصرة.

وتحدث عن مبدأ القصاص، وفصل ما يتعلّق به، وخاصة مسألة الدية، وبين الفوائد التي جنتها المُجتمعات من تطبيق هذا القانون.

ويخلص المؤلّف أن في الدين جواباً محدداً لكل الأسئلة التي توردنا في كفاحنا الحضاري، حيث يضع لنا الأساس النظري للقانون ويعطينا الدين كل ما نحتاج إليه بناء الحضارة، في حين لا يمنحنا الإلحاد والكفر شيئاً ما سوى الضياع والفاقة، فهو عقيم لا يجدي نفعاً.

وينتهي المؤلّف في كتابه «الإسلام يتحدى» بقوله: لقد أصبحت الحياة غير مرغوب فيها عند الإنسان المعاصر، رغم التقدم الماديّ الهائل، وكلّ هذا أو ذاك يرجع إلى حرمان الإنسان من نعمة الإيمان بالله، لقد حرّمنا أنفسنا من المنبع والأساس الذي هبّاه الله لنا.

فالإلحاد نوع من الأنانية، حيث يجلس الإنسان على كرسي الله، ولسوف تقضى هذه الحضارة بدون العقيدة والدين، وسوف يتحوّل النظام إلى فوضى، وسوف ينعدم التوازن وضبط النفس، وسوف يتفشّى الشرّ في كل مكان، إنّها حاجة ملّحة أن نقوي من صلتنا وعلاقتنا بالله.

ولسنا في حاجة إلى التأكيد على أهميّة هذا الكتاب وخاصّة في عصر العلم المادي الذي لا يعترف إلاّ بالمحسوس والمادي المباشر، حيث استطاع المؤلّف - ومن خلال منهجيّة متميزة وقدرات علميّة رائدة - أن يثبت أن لن تقوم للإنسان المعاصر قائمة في غياب الدين، وفي سبيل ذلك استخدم لغة العلم التي هي أهمّ ما يغترّ به الإنسان المعاصر، واستطاع من خلالها الاستدلال على حاجة الإنسان للإيمان والدين لمواجهة حضارة الصراع.

والكتاب لسنا في حاجة إلى التأكيد على أنّه يحتلّ مساحة كبيرة في المكتبة الإسلاميّة المعاصرة، حيث تعددت طبعاته وانتشرت ترجماته وذلك لقيّمته الأدبيّة والدينيّة والفكريّة.